ما اقتضاه الشرط المذكور وقد يعترض على الابذي في
قوله انها لا تدخل الا لتأكيد النفي ثم اجاب بانه لعل مراده
للنفي المؤكد بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هنا او
لعل مراده انها لا تدخل في اثناء الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف
ما اذا جاءت اول الكلام قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم
وما اشبهه والاول احسن وايضا تمثيل جماعة من النحاة
منهم ابن الشجري في الامالي قال انها تكون عاطفة فتشرك
ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت
للاول كقولك خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك
ومررت بحميك لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في امثلة
ما يكون الاول فيه يحتمل ان يندرج فيه الثاني وخطر لي
في سبب ذلك امران احدهما ان العطف يقتضي المغايرة
فهذه القاعدة تقتضي انه لا يجوز في المعطوف ان يكون
غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي
المباينة لانها المفهوم منها عند اكثر الناس وان كان
التحقيق ان بين الاعم والاخص والعام والخاص والجزء
والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تنصرف
الى ما لا يصدق احدهما على الاخر واذا صح ذلك امتنع
العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان
اردت غير زيد انفكت المسألة عن صورتها وصار
كانك قلت جاء رجل غير زيد لا زيد وغير زيد لا يصدق
على زيد ومسألتنا انما هي فيما كان رجل صادقا على
زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للقاعدة
التي تقررت وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه ولو قلت جاء زيد ورجل كان معناه ورجل اخر

لما

لما تقرر من وجوب المغايرة ولذلك لو قلت جاء زيد
لا رجل وجب ان تقدر لا رجل اخر والاصل في هذا انا نريد
ان نحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه على
مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد
والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله
وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول كاو فانها
تغير نسبته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق
بين او وبين اما وكبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول
وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة
حكم اخر عليه ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة
على معناها مع نفي الاول لعل معنا من غير تغيير ولا
تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما
غيره لا زيد وهذا لا يصح الامر الثاني ان مبنى كلام العرب
على الفايدة بحيث حصلت كان التركيب صحيحا ومتى
لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع
ارادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فايدة
فيه البتة مع ارادة حقيقة العطف او تزيد على
كونه لا فايدة فيه وتقول انه متناقض لانك ان
اردت الاخبار بنفي قيام زيد وبالاخبار بقيام
رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان
قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما
نتكلم على العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير
مقيدة للاول بنفيه لوصفه والعاطفة مثبتة حكما
جديدا لغيره فهذا هو الذي خطر لي في ذلك وبه
يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد وقولك

Copyright © King Saud University